

عقدت لجنة البنوك والبورصات بجمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة الأستاذ/ حسن حسين - رئيس اللجنة، لقاء إلكتروني **Zoom Meeting** ، وذلك مع الدكتور/ محمد فريد صالح - رئيس البورصة المصرية، كما حضر اللقاء عدد من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في تمام الساعة الثانية عشر والنصف يوم الإثنين الموافق ٦ سبتمبر ٢٠٢١ ، حيث يهدف اللقاء:

أداء البورصة المصرية منذ عام ٢٠١٦ حتى الآن الإنجازات ... المعوقات ... والطول

بدأ اللقاء بكلمة الأستاذ/ حسن حسين - رئيس لجنة البنوك والبورصات بالجمعية ، وقد رحب سيادته بالدكتور/ محمد فريد صالح - رئيس البورصة المصرية وكافة السادة الحضور، كما وجه سيادته التهئة لرئيس البورصة بتجديد ثقة القيادة السياسية لسيادته رئيساً للبورصة كما هئى مجلس الإدارة الجديد.

ثم بدأ الدكتور/ محمد فريد صالح - رئيس البورصة المصرية ، كلمته وقد قام سيادته بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، مؤكداً أن البورصة المصرية لم تتردد في اتخاذ ايه إصلاحات واجراءات او حملات لزيادة الوعي بدور البورصة المصرية وأهميتها ومن ثم زيادة عدد المستثمرين وتعريف الشركات بالمزايا وفرص النمو والإجراءات سواء القيد بالسوق الرئيسي أو سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثم قام سيادته بتقديم عرض حول آخر تطورات سوق المال خلال ٤ سنوات من حيث إجراءات زيادة عدد المستثمرين والشركات المقيدة واستحداث آلية جديدة للتداول، حيث تم استعراض مراحل عملية التطوير الشامل لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بداية من التقييم الحالي للسوق، ودراسة مقارنة التجارب العالمية، وعقد جلسات استماع مع جميع الأطراف ذات الصلة وعرض نتائج الدراسة ووضع خطة تنفيذية للتطوير.

كما أكد سيادته أن عدد الشركات المقيدة بسوق المال بلغت ٢٣٨ شركة موزعة بين ٢١٢ شركة مقيدة بالسوق الرئيسي و٢٦ شركة مقيدة بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ رأس المال السوقي لهذه الشركات ٧٣١ مليار جنيه حتى نهاية شهر أغسطس الماضي.

كما أشار أنه بالنسبة للسندات المقيمة فقد بلغ عددها ١٨٣ إصدار موزعة بين ١٣٦ إصدار سندات خزائنة، ١٩ إصدار سندات إسكان، و٢ سندات شركات و٢٦ سندات توريق بإجمالي رأس مال سوقي ١,٩٦٧ ترليون جنيه في ٣١ أغسطس ٢٠٢١.

وأشار سيادته إلى ارتفاع متوسط التداول اليومي بدون صفقات إلى ١,٣٤٩ مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى يوليو عام ٢٠٢١ مقابل ٩٦٣ مليون جنيه خلال الفترة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠ ومقارنة مع ٥٩٢ مليون جنيه خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦، موضحاً أن معدل عائد المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية خلال آخر ١٠ سنوات، سجل نموًا بنسبة ٢,٨٪ منذ بداية عام ٢٠٢١.

وبالنسبة لسوق الشركات الصغيرة، فقد أوضح سيادته أن متوسط التداول اليومي ارتفع إلى ٦ ملايين جنيه خلال الفترة من يناير إلى يوليو عام ٢٠٢١، مقابل ٥ ملايين جنيه خلال عام ٢٠٢٠، كما أن إجمالي توزيعات الأرباح النقدية بلغت ١٤,٢ مليار جنيه حتى نهاية شهر أغسطس من عام ٢٠٢١، مقابل ٢٦,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ ومقابل ١٢,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦.

كما أكد سيادته أن حجم زيادات رؤوس أموال الشركات المقيمة، بلغت ٧,٥ مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى يونيو عام ٢٠٢١ لإجمالي ٢٠ شركة، مقابل ٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ لعدد ٣٧ شركة، ونحو ٤,٨ مليار جنيه خلال الفترة من أغسطس إلى ديسمبر عام ٢٠١٧ لعدد ٢٢ شركة.

ثم أشار سيادته إلى ملف الطروحات بالبورصة، موضحاً إن هناك ٤٣ طروحات كان يرتقب طرحها خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري، وفيما يخص طرح العاصمة الإدارية الجديدة سيكون خلال عامين كما أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي.

**** للإطلاع على Presentation الذي تم إستعراضه خلال اللقاء، يمكنكم زيارة الرابط التالي:**

<https://bit.ly/3yVGU2m>

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على ضرورة تشجيع الشركات العائلية للقيود في البورصة المصرية، حيث أن أهم التحديات التي تواجه هذا الملف هو عدم إلتزام تلك الشركات بحسابات مدققة، لذا يجب وضع اليات محددة للتغلب على ذلك سواء من الناحية الضريبية او المحاسبية والتشجيع للقيود في البورصة المصرية وخاصة في ظل الاتجاه للشمول المالي.
- تم التساؤل حول البرنامج الحكومي لطرح الشركات بالبورصة، وهنا تم التأكيد أن اللجنة الوزارية للطروحات هي التي تتولى هذا الملف، كما أنها المسئولة عن وضع الخطط والجدول الزمني لذلك، وليس للبورصة المصرية أي تدخل في هذا الامر.
- تم التساؤل حول اخر المستجدات لطرح اسهم شركة العاصمة الادارية الجديدة في البورصة المصرية، وهنا تم التأكيد أنه وفقاً لتصريحات فخامة السيد رئيس الجمهورية، فسيتم وضع خطة

لهذا الأمر في خلال عامين، كما سيتم تحديد انصب الاليات للطرح في البورصة وفقاً لتفاعل المستثمرين.

- تمت الإشارة إلى قرار وزير المالية الخاص بالتعامل في الاوراق المالية المقيدة في البورصة والذي ينص انه سيتم اخضاعها للضريبة على المبيعات بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ١٥ ٪ ، وهنا تم التأكيد أنه وفقاً لتصريحات وزير المالية فهذا القرار لا يعد تطبيق جديد ولكن تمت تلك التعديلات على ضريبة الدمغة، وهي عادة امور تكون متعلقة بالسياسة المالية للدولة.
- تم التساؤل حول التفاصيل الخاصة ببورصة السلع، وهنا تم التأكيد أن بورصة السلع مستقلة ولها مجلس إدارة مستقل تماماً عن البورصة المصرية، كما أن إدارة البورصة المصرية تشارك بنسبة في ملكية الشركة المسئولة عن بورصة السلع، كما أنه بدايةً من العام المقبل ستبدأ إجراءات تداول أحد السلع بعد الانتهاء من جزء كبير من منظومة التداول واعتماد المخازن اللازمة لتحديد كميات السلع المتوافرة وشروطها.

وفي نهاية المناقشات تقدم الأستاذ / حسن حسين رئيس - لجنة البنوك والبورصات بالجمعية باقتراح

للتعاون المشترك مع إدارة البورصة المصرية في وضع خريطة طريق للشركات العائلية التي لديها الرغبة بالالتزام بشروط وإجراءات البورصة، حيث أن هذه الشركات تواجه العديد من التحديات للادراج بالبورصة من الناحية القانونية و الضريبيه مثل عدم التزامها بحسابات منتظمة مدققة تتفق و المعايير المطلوبه وغيرها من المشاكل الهيكلية، وهنا تم الترحيب من قبل رئيس البورصة المصرية بهذا المقترح الهام.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على ما يلي من توصيات :

- تقوم اللجنة بالإجتماع مع الشركات العائلية من الأعضاء بالجمعية وغيرهم من الشركات ، بهدف اقتراح الحلول لإدراجها بالبورصة و طرحها بالسوق الأولي.
- ثم يتم الاتفاق مع البورصة المصرية علي خارطة الطريق لإدراج تلك الشركات بالبورصة المصرية، مما سيزيد من الطروحات الجديدة IPO وبالتالي زياده معدل التداول اليومي بالبورصة المصرية، وذلك بما يتفق مع سياسة الدولة والبنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الأستاذ / حسن حسين - رئيس لجنة البنوك والبورصات بالجمعية، بتوجيه الشكر للدكتور/ محمد فريد صالح - رئيس البورصة المصرية ، لتشريفه للجمعية بالمشاركة في هذا اللقاء، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة.